مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 191 (من 21 إلى 28 يناير 2017)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

مصير المجلس الأعلى للسلام

تقييم للمجلس الأعلى للسلام 4

المجلس الأعلى للسلام فترةَ رئاسة سيد أحمد جيلاني 4

مصير اتفاقية السلام بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية 5

مستقبل المجلس الأعلى للسلام 6

تقرير أفغانستان-أوزبكستان والعلاقات المتحسّنة

خلفية علاقات كابل-طاشكند 8

علاقات كابل-طاشكند بعد عام 2001..... 9

الضروروات والفرص في العلاقات مع أوزبكستان..... 10

الاتفاقيات الأخيرة بين البلدين..... 11

المقدمة

بعد وفاة القائد الجهادي السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام بير سيد أحمد جيلاني، عادت النقاشات حول المجلس والمستقبل الذي ينتظره. إنها المرة الثالثة التي يبقى فيها المجلس دون رئيس.

الدور الضعيف للمجلس الأعلى للسلام في مفاوضات السلام مع طالبان من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر حاجةُ الحكومة لهذا المجلس كعنوان تُجري من خلاله مفاوضات السلام موضوعان يرتبط بهما مصير المجلس. ولكن ماذا يجب على الحكومة فعله حيال المجلس الأعلى للسلام؟ وماذا سيكون مصير قيادة المجلس في هذه المرة؟ أسئلة نناقشها مع غيرها من المواضيع في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع ستقرؤون حول علاقات أفغانستان بأوزبكستان. قام وزير الخارجية الأوزبكستاني مع وفد رفيع من بلده بزيارة رسمية إلى كابل الأسبوع الماضي، وبالإضافة إلى اللقاء بين المسؤولين تم توقيع خمس اتفاقيات تعاون متبادلة بين الحكومة الأفغانية وأوزبكستان. كانت العلاقات في السنوات الماضية بين أفغانستان و أوزبكستان هشة، ولكن يظهر الآن أن البلدين يحاولان تحسين هذه العلاقات. في الجزء الثاني من هذا التحليل، سلّطنا الضوء على خلفية وحاضر العلاقات بين أفغانستان و أوزبكستان.

مصير المجلس الأعلى للسلام

توفي الأسبوع الماضي سيد أحمد جيلاني رئيس حزب محاذ أفغانستان الوطني ورئيس المجلس الأعلى للسلام بمرضٍ قلبي في مستشفى غازي أمان الله خان عن عمر يعادل 84 عاماً.

بير سيد أحمد جيلاني كان ثالث رئيس للمجلس الأعلى للسلام. لم يحرز المجلس أي إنجاز في السنوات الماضية ماعدا اتفاقية السلام المُوقّعة بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي.

في هذا المقال نُسلط الضوء على دور المجلس الأعلى للسلام على عملية السلام في فترة رئاسة جيلاني للمجلس، مع تقييمٍ للجهود المبذولة حيال السلام، كما تجدون في المقال قراءةً في مصير اتفاقية السلام الموقعة بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية والمستقبل الذي ينتظر المجلس الأعلى للسلام.

تقييم للمجلس الأعلى للسلام

مضت سبعة أعوام على تأسيس المجلس الأعلى للسلام، وإذا أردنا تقييم دورها في عملية السلام فسنجد أن جهودها حيال السلام على ثلاثة أصناف:

1. ضم المجلس عددا من أفراد وقادة المعارضة المسلحة للحكومة إلى عملية السلام؛
2. حقق المجلس إنجازات يسيرة في المفاوضات مع المعارضة المسلحة للحكومة؛
3. لعب المجلس دورا في توقيع اتفاقية السلام مع الحزب الإسلامي.

أولاً؛ وفق الإحصائيات الرسمية، بين عام 2010 وحتى الربع الثالث من عام 2015 ضم المجلس الأعلى للسلام نحو 10578 مسلحاً لعملية السلام، عدد القادة منهم يبلغ 988 شخصا. سلّمت هذه المجموعة 8101 سلاحا من العيار الثقيل والخفيف للحكومة الأفغانية. هذه الإحصائيات إحصائيات رسمية ولم تصادق عليها أي مؤسسة مستقلة. ينتقد البعضُ المجلسَ الأعلى للسلام متسائلين هل انضم هذا العدد لعملية السلام حقيقةً، أم أنه تم التعامل مع هذه القضية بشكل سياسي، أم أن المسؤولين وزعوا مبالغ على مؤيديهم تحت اسم المصالحة مع المعارضة المسلحة للحكومة؟

ثانياً؛ رغم أن المجلس الأعلى للسلام لم يستطع إحضار قادة طالبان لطاولة المفاوضات، إلا أن الحكومة الأفغانية أجرت محادثات مباشرة مع طالبان في آرومجي و مَري بباكستان. رغم ذلك لم تحصل هذه المحادثات نتيجة مبادرةٍ من المجلس الأعلى للسلام، ولم تُحقق المحادثاتُ نتائج إيجابية على عملية السلام.

المجلس الأعلى للسلام فترةَ رئاسة سيد أحمد جيلاني

أول رئيس للمجلس الأعلى للسلام كان الأستاذ برهان الدين رباني، وبعد وفاته عُين ابنُه صلاح الدين رباني رئيسا للمجلس. بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وعندما عُين صلاح الدين رباني وزيرا للخارجية بقي المجلس الأعلى للسلام دون تولية رئيسٍ عليه. بتاريخ 21/فبراير/2016 وبتزامنٍ مع بدء المحادثات الرباعية حيال السلام بأفغانستان عُين سيد أحمد جيلاني كرئيس للمجلس الأعلى للسلام.

لعب جيلاني دورا في الجهاد الأفغاني، وكان معتدلا ولم يتورط في الحرب الأهلية ولم تكن هناك عداوة بينه وبين طالبان، بل كان له تأثيره على طالبان بحكم مكانته في الطريقة الصوفية، وقد أبدى عزاءَه بعد وفاة الملا محمد عمر، لذا كان جيلاني اختيارا مناسباً لرئاسة المجلس الأعلى للسلام. كانت هذه خصائص يجب أن يتحلى بها رئيس المجلس الأعلى للسلام، إلا أن كبر سنه ومرضه شكّلا عائقا في طريق عمله؛ لذا في بعض الأحيان تولى شؤونَه اليومية ابنُه سيد حامد جيلاني.

بعد تعيين سيد أحمد جيلاني رئيسا للمجلس الأعلى للسلام بدأت المفاوضات مع الحزب الإسلامي. بما أن مستشار الأمن الوطني الأفغاني حنيف أتمر وجيلاني لعبا دوراً أساسيا في هذه المفاوضات، شكر وفدُ الحزب الإسلامي حين توقيع اتفاقية السلام في القصر الرئاسي كلّا من حنيف أتمر وسيد أحمد جيلاني والرئيس الأفغاني.

مصير اتفاقية السلام بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية

كان سيد أحمد جيلاني مؤيدا لاتفاقية السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي. والآن بعد وفاته زادت الشكوك حول الاتفاقية، ويأتي ذلك في وقت لم تُنفذ أي مادةٍ من مواد الاتفاقية مع مُضيّ أشهر عديدة على توقيعها.

مع أنه انتشرت تصريحات من جانب الحكومة مؤخرا وتحديدا بعد وفاة سيد أحمد جيلاني تفيد بأن بنود اتفاقية السلام ستُنفّذً قريبا وأن الحكومة ملتزمة بها ولن يُغير أي بندٌ من بنودها، إلا أن البنود الثلاث الرئيسة بالاتفاقية لم تُنفذ حتى الآن وهي حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة وإطلاق سراح سجناء الحزب الإسلامي وبناء مخيمات للاجئي الحزب الإسلامي. هناك جهات داخلية وأجنبية اختلقت عوائق في طريق هذه المحادثات. مع أنه تم إنهاء إجراءات قضايا 100 سجين من سجناء الحزب الإسلامي من قِبل المدعي العام إلا أنه لم يتم إطلاق سراحهم من المُعتقل حتى الآن.

مستقبل المجلس الأعلى للسلام

بعد وفاة سيد أحمد جيلاني أصبح مستقبل المجلس الأعلى للسلام محل تساؤل، واضعين في النظر النقاط الثلاث التالية:

- المصاريف الباهظة للمجلس الأعلى للسلام؛
- دورها الضعيف في عملية السلام؛
- إيجاد بديل مناسب لرئاسة المجلس الأعلى للسلام.

أولاً؛ لا توجد إحصائيات دقيقة حول مصاريف المجلس الأعلى للسلام، إلا أنه حسب بعض المؤسسات أنفق المجلس أكثر من 872 مليون دولار على برنامج السلام وإعادة الاندماج بأفغانستان.

ثانياً؛ من جانبٍ يلعب المجلس الأعلى للسلا م دوراً ضعيفا في عملية السلام، ومن جانبٍ آخر ثمّنت الحكومة جهود مجلس الأمن الوطني وجهود بعض كبار المسؤولين الأفغان حيال عملية السلام في الماضي، لذا يُطرح تساؤلٌ حول مدى حاجة الحكومة للمجلس الأعلى للسلام مع ما يستنزفه المجلس من مصاريف باهظة. يبدو أن على الحكومة تجديد النظر في أجندة السلام، وبالنظر في الدور الضعيف الذي لعبه المجلس في عملية المصالحة في الماضي يتضح أن المجلس لا يستطيع لعب دور الوسيط في عملية السلام ولن يُحقق الأهداف المطلوبة، مهما كان الشخص المُعين لرئاسة المجلس مؤثراً.

ثالثاً؛ إذا كانت الحكومة تصر على دور المجلس الأعلى للسلام في عملية المصالحة، فمع ذلك يصعب تنصيب رئيس للمجلس يتحلى بمثل مواصفات جيلاني. هناك شائعات تفيد بأن الرئيس الأفغاني يعتزم تعيين سيد حامد جيلاني ابن الراحل سيد أحمد جيلاني كرئيس جديد للمجلس الأعلى للسلام مثلما عُين صلاح الدين رباني رئيسا للمجلس بعد وفاة أبيه برهان الدين رباني الذي كان متوليا لرئاسة المجلس. من جانبٍ آخر كتب سيد عبدالبارئ جهاني في مقاله أن الحكومة الأفغانية أرادت أولا تعيين يونس قانوني كرئيس للمجلس الأعلى للسلام إلا أنه لم يرض بالامتيازات القليلة التي كان سيحصل عليها من المجلس. لذا هناك مخاوف من أن يتم استخدام هذا المنصب كرشوة سياسية من قِبل الحكومة.

أفغانستان-أوزبكستان والعلاقات المتحسّنة

في سفر رسميٍّ دام يومين، قام وزير الخارجية الأوزبكستاني مع وفدٍ سامي حكومي بزيارة إلى كابل بتاريخ 23/يناير/2017. التقى الوفد الأوزبكستاني بالرئيس أشرف غني وبقية المسؤولين الأفغان، وتم توقيع خمس اتفاقيات في مجالات مختلفة بين الدولتين.

من بين دول آسيا الوسطى تُعتبر أوزبكستان أقوى الدول المجاورة لأفغانستان، ويجمع بينها وبين أفغانستان علاقات ومشتركات عديدة؛ إلا أن العلاقات بين البلدين في الماضي كانت هشّة مقارنة بدول آسيا الوسطى، ومرّت العلاقات بأطوار عديدة.

بعد مؤتمر بُن وتأسيس الحكومة الجديدة بأفغانستان، رغم أن العلاقات بين البلدين تحسّنت إلا أن مستوى هذه العلاقات لم تكن على المستوى الملحوظ إذا ما قارنّاها بعلاقات أفغانستان بالدول الأخرى الواقعة في آسيا الوسطى. مع ذلك سعى مسؤولو البلدين في تحسين العلاقات لتعزيز التعاون المتبادل بعد تأسيس حكومة الوحدة الوطنية.

في هذا المقال إطلالة على خلفية العلاقات بين البلدين والضرورة للتعاون المتبادل والفرص المتاحة لذلك، وأهمية الاتفاقيات الثنائية الموقّعة حديثا، وغيرها من المواضيع.

خلفية علاقات كابل-طاشكند

تقع أوزبكستان شمال أفغانستان بحدود مشتركة يبلغ طولها 137 كيلومتر. عدد السكان في أوزبكستان يربو على 30 مليون نسمة مما يجعلها ضمن الدول الأعلى كثافة في عدد السكان بآسيا الوسطى. ترجع بدايات العلاقات مع أوزبكستان إلى الفترة الزمنية التي كانت البلدان فيها تُعتبر منطقةً واحدة وكانت مدينة سمرقند تحت سلطة حكومة أحمد شاه أبدالي.

في فترة أخرى كانت أفغانستان وأوزبكستان بلدتان يحكُمها اتحاد جماهير السوفييت. تمتع البلدان في تلك الآونة بعلاقات حسنة في المجلات المختلفة الثقافية والسياسية والتعليمية والتجارية وغيرها.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991م، حصلت أوزبكستان على استقلالها وكانت أفغانستان من أول الدول التي اعترفت رسميا باستقلال أوزبكستان، وبعد عامٍ من ذلك افتُتحت سفارة أفغانستان رسميا بأوزبكستان في فترة رئاسة برهان الدين رباني.

في فترة الحروب الأهلية، دعمت أوزبكستان بعض الأحزاب المشاركة في الاقتتال الداخلي. دعمت أوزبكستان الجنرال دوستم المنتمي لعرقية الأوزبك بأفغانستان والذي كان أحد أطراف الاقتتال الداخلي وكانت مناطق عديدة في شمال أفغانستان خاضعة لسيطرته. في تلك الفترة بالإضافة إلى تكثير تهريب المخدرات، كانت أوزبكستان تبيع أسحلتها وعتادها العسكري أيضاً بأفغانستان.

بعد سقوط كابل في يد طالبان، سدّت أوزبكستان حدودها مع أفغانستان ولم تعترف بحكومة طالبان، ومن جانبٍ آخر في عام 1997 أسست مجموعة "ستة زائد اثنين"[1] لإنهاء الحرب الأهلية بأفغانستان، وقد بقيت المجموعة حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر/2001، إلا أنها لم تُحقق النتائج المُتوقعة.

[1] Wikipedia "Six plus Two Group on Afghanistan":
https://en.wikipedia.org/wiki/Six_plus_Two_Group_on_Afghanistan

علاقات كابل-طاشكند بعد عام 2001

مع سقوط حكومة طالبان وتأسيس الحكومة الجديدة بأفغانستان استأنفت الدولتان علاقاتهما وتم افتتاح سفارة أوزبكستان بأفغانستان. في هذه المدة وقّعت أفغانستان تعاقداتٍ مع أوزبكستان لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية على أصعدةٍ متنوعة. بناء على هذه الاتفاقيات وافقت أوزبكستان على دعم أفغانستان في مجالات عبور البضائع التجارية والكهرباء وإنشاء الطرق والزراعة وغيرها.

من جملة المشاريع الكبيرة مشروع وصل شبكة الكهرباء من أوزبكستان بأفغانستان وإنشاء أول سكة حديد بأفغانستان من مدينة ترمذ بأوزبكستان وحتى بوابة حيرتان الحدودية ومدينة مزار شريف. في الأعوام 1391، 1392 و 1393 هـ ش استوردت أفغانستان أكبر قدر من الكهرباء من أوزبكستان مقارنةً بالدول الأخرى المجاورة لأفغانستان.[2]

رغم كل ذلك كانت العلاقات بين الدولتين ضعيفة مقارنة بعلاقات أفغانستان مع بقية دول آسيا الوسطى، ولم تُبذل جهود حثيثة لتحسين هذه العلاقات.

مع قدوم حكومة الوحدة الوطنية دخلت أوزبكستان في الدائرة الأولى للسياسة الخارجية للرئيس غني، وأكد الرئيس على توسيع العلاقات مع هذه الدولة لأجل تطوير الاقتصاد وعبور البضائع التجارية وغير ذلك.

ينظر الرئيس غني إلى أوربكستان على أنها طريق قريب ومهم لوصل أفغانستان بالصين و روسيا. لذا استطاعت حكومة الوحدة الوطنية في خطوة غير مسبوقة وصل أفغانستان بالصين عبر إنشاء سكة حديد تمر من كازاخستان وأوزبكستان، وتحرك أول قطار شحن من الصين في سبتمبر/2016 من مدينة هايمن بولاية جـ يانكسوي بالصين ومرّ بكازاخستان وأوزبكستان حتى وصل إلى بوابة حيرتان الحدودية بأفغانستان، وفي الرجوع تم شحن القطار بتصديرات أفغانستان إلى الصين.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت حكومة الوحدة الوطنية تعاقدات مع أوزبكستان في مجالات عديدة أخرى مثل الزيادة في الطاقة المستوردة من أوزبكستان إلى أفغانستان بنسبة 10%، وشراء القمح وتوسعة حركة وعبور البضائع التجارية وغير ذلك، مما يُزيل شيئا من التضييق الحاصل على أفغانستان من قِبل الدول الأخرى في مجال نقل البضائع التجارية والتوريدات إلى أفغانستان.

---

[2] "أفغانستان في العقد والنصف الماضي"، تقرير بحثي تحليلي صدر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية حول وضع أفغانستان في السنين الخمس عشرة الماضية، فصل الطاقة، ص:272، سنة الطبع:2017م.

الضروروات والفرص في العلاقات مع أوزبكستان

- **عبور البضائع والتجارة:** بعد عام 2001 صارت أوزبكستان إحدى الطرق المهمة لنقل ضروريات القوات الدولية بأفغانستان، حيث أن 70% من وقود هذه القوات كان يصل إلى أفغانستان عبر هذا الطريق، لذا كانت لهذه الدولة أهمية خاصة.

الضرورات والفرص الاقتصادية مهمة في هذه الآونة للدولتين. تحتاج أفغانستان المحاطة باليابسة إلى طرق عبور تصلها بالدول الأخرى لنقل البضائع التجارية. يصل قدر التجارة الحالية بين أفغانستان وأوزبكستان إلى 350 مليون دولار سنوياً،[3] . وإذا بُذلت جهودٌ أكثر لتحسين العلاقات والتعاون المتبادل بين الدولتين سنلحظُ ازدياداً وازدهارا في الحركة التجارية المُتبادلة. من جانبٍ آخر تقع أوزبكستان في بقعةٍ مُحاطةٍ باليابسة أيضا مما يجعل أفغانستان بوابة مناسبة لها تربطها بالمياه.

- **مكافحة الجماعات المتطرفة ومهربي المخدرات:** الجماعات المتطرفة (حركة أوزبكستان الإسلامية بقيادة طاهر يلداش وجمعة نمنكاني) التي دخلت أفغانستان في فترة حكم طالبان لم تستطع توسعة أنشطتها في أوزبكستان رغم بذلها جهودا حثيثة لذلك، مما جعلهم يلجؤون إلى أرض أفغانستان وباكستان. مكافحة المخدرات ضرورةٌ أخرى للبلدين، ولن تنجح هذه المكافحة إلا بالتعاون المتبادل.
- **نقاط الاشتراك المختلفة:** بالإضافة إلى مجاورة البلدين لبعضهما، تجمع بين أفغانستان و أوزبكستان مُشتركات دينية وثقافية وعِرقية وتاريخية. للبلدين مصالح مشتركة، وبالنظر في كل ذلك يتضح أن أفغانستان وأوزبكستان بحاجة إلى علاقات وثيقة.
- **التغيير في سياسة أوزبكستان الخارجية:** بعد وفاة إسلام كريموف واعتلاء شوكت ميرضيايف على كرسي الحكم بأوزبكستان، حصلت تغييرات في السياسة الخارجية لهذا البلد. الرئيس الجديد الأوزبكستاني يعتزم تحسين العلاقات مع دول المنطقة وخصوصا أفغانستان، ويُعتبر هذا التحول فرصةً جيدة لتوطيد العلاقات بين البلدين.

[3] غرفة التجارة والصناعة بأفغانستان، "توقيع مذكرة التفاهم لتأسيس غرفة تجارية مشتركة بين أفغانستان وأوزبكستان:
http://www.acci.org.af/da/component/content/article/38-news/1048-n.html

الاتفاقيات الأخيرة بين البلدين

في الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الأوزبكستاني عبدالعزيز كاملوف إلى كابل وقع مسؤولو البلدين خمس اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة وهي مكافحة المخدرات، ومذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية بالبلدين، وتطوير التعاون في مجال البنية التحتية للنقل وكافة المشاريع، وتأسيس مفوضية مشتركة أمنية ووضع خطط عمل آلية التعاون بين البلدين[4]. تم افتتاح "غرفة التجارة بين أفغانستان – أوزبكستان" في كابل لتطوير التجارة بين البلدين. كما تم توقيع اتفاقيات أخرى في مجالات شراء الإسعافات والدواء والأجهزة الكهربائية والإنشائية.

يُعتبر توقيع هذه الاتفاقيات فصلا جديدا في علاقات كابل-طاشكند وتحتل أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، لأن أفغانستان تُشكّل بالنسبة لأوزبكستان جسرا للوصول إلى جنوب آسيا، وبشكل معاكس تُعتبر أوزبكستان بالنسبة لأفغانستان طريقا قريبا موصلا بالصين و روسيا.

من جانبٍ آخر يُظهر توقيع هذه الاتفاقيات زوال مخاوف أوزبكستان وقلقها حول وضع أفغانستان بعد 2014، ويتضح كذلك من توقيع هذه الاتفاقيات والدعوة الرسمية من رئيس أوزبكستان شوكت ميرضيايف للرئيس أشرف غني ليزور بلدهم أن أوزبكستان راغبة في توطيد العلاقات مع أفغانستان في مختلف المجالات.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 784089590

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: (+93) 789316120 abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

[4] القصر الرئاسي، "الرئيس غني: هناك ارتباط وثيق بين مصير أفغانستان وأوزبكستان"، يناير/2017: http://president.gov.af/fa/news/298463